

دلالة المشتقات في كتاب فيض القدير للمناوي (ت ١٠٣١ هـ)

هيثم جمعة صبر

Haitham.Sabr2203m@cois.uobaghdad.edu.iq

م.د. إياد عبدالجبار أحمد

dr.ayadalwaisy@cois.uobaghdad.edu.iq

جامعة قم/ كلية العلوم الاسلامية

المخلص

الاشتقاق في اللغة: قال الخليل: "الشَّقُّ: مصدر قولك: شَقَّتُ، والشَّقُّ الاسمُ، ويجمع على شُقُوقٍ"^(١).

واصطلاحاً: عرف الجرجاني: "نزع لفظ من آخر بشرط تناسبهما معنى وتركيباً، وتغايرهما في الصيغة بحرفٍ أو بحركةٍ، وأن يزيد المشتق على المشتق منه شيء، كضارب أو مضروب"^(٢). ونستنتج من ذلك أن الاشتقاق هو: أخذ لفظية من لفظية أخرى، أي: تفريع من الأصل، كاشتقاق ضارب من الضرب، وأحسن من الحسن، فهو يوافقه في الحروف الأصلية، ويشترط التناسب بينهما في التركيب والمعنى، والاختلاف في الصيغة بحركةٍ أو حرفٍ، مما يزيد على المعنى الأصلي للكلمة معنى آخر يفيد المعنى الأصلي ويقويه.

الكلمات المفتاحية: الدلالة، المشتقات، فيض، القدير، المناوي.

The significance of derivatives in the book Fayd Al-Qadeer by Al-Munawi(d. 1031 AH)

Haitham Jumaa Sabr

University of Baghdad / College of Islamic Sciences

Department of Arabic Language

Abstract

Derivatives: Derivation in the language: Al-Khalil said: "Al-Shaqq: the source of your speech: Shaqqatu, and Al-Shaqq is the noun, and it is plural of shuquq" And terminologically: Al-Jurjani defined: "removing one word from another on the condition that they match in meaning and structure, that they differ in form by a letter or a vowel, and that the

(١) العين: ٧/٥، مادة (شَقَّ).

(٢) المفتاح في الصرف: ٦٢، والتعريفات: ٣.

derivative adds something to the derivative from it, such as a multiplied or multiplied”.

We conclude from this that derivation is: taking a word from another word, that is: branching from the original.

Such as deriving dharib from multiplication, and better than hasan, as it agrees with it in the original letters, and requires proportionality between them in structure and meaning, and difference in form by a vowel or letter, which adds another meaning to the original meaning of the word that benefits the original meaning and strengthens it.

Keywords: significance, derivatives, Fayd, Almighty, Al-Manawi.

المبحث الأول: دلالة اسم الفاعل وصيغة المبالغة .

المطلب الأول: بناء اسم الفاعل من الفعل الثلاثي وغير الثلاثي .

يُعدُّ من أهم أبنية المشتقات في اللغة العربية؛ وذلك لاستعماله في الكلام بكثرة، وقد وضع النحاة العرب تعريفات متعددة منها: فقد عرّفه الزمخشري بأنّه: " هو ما يجري على يفعل من فعله كضارب، ومُنطَلِق، ومُسْتَخْرَج، ومُدْحَرَج. يعمل عمل الفعل "(١)، وعرّفه أيضاً ابن هشام بأنّه: " هو ما دلّ على الحدث والحدوث وفاعله "(٢)، فهو يفيد الحدوث والتجدد(٣)، وقد يدل على الثبوت وذلك كقولك: واسع الفم، وبارز الجبين، وجاحظ العينين "(٤) .

صياغته:

يُصاغ اسم الفاعل من الثلاثي المجرد على زنة (فاعل) في الغالب، نحو: نَصَرَ ناصر، وكَتَبَ كاتب، وجاء من غيره شاذاً، نحو: اعشب فهو عاشب، وايفع فهو يافع، وصيغته من غير الثلاثي على زنة مضارعه، مع إبدال حرف المضارع ميماً مضمومة، وكسر ما قبل الآخر، نحو: اسْتَعْفَرَ - يَسْتَعْفِرُ فهو ومُسْتَعْفِرٌ (٥) .

وقد ترد صيغ أخرى محوَّلة عن صيغة اسم الفاعل القياسية لقصد إفادة التكثر والمبالغة، وتسمى: صيغ المبالغة، أو أمثلة التكثر (٦) .

(١) المفصل في صنعة الإعراب: ٢٨٥ .

(٢) اوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ٢١٦ .

(٣) ينظر: شرح شذور الذهب (لابن هشام): ٤٩٦-٤٩٧، وأبنية الصرف في كتاب سيبويه: ١٧٩ .

(٤) معاني الأبنية في العربية: ٥٢ .

(٥) ينظر: شرح الكافية: ١٢٨/٢، وشذا العرف في فن الصرف: ٦١ .

(٦) ينظر: شرح شذور الذهب (لابن هشام): ٣٩٢، وشذا العرف في فن الصرف: ٦٢ .

ولاسم الفاعل دلالاتٍ زمنيةٍ سنذكر ما جاء منها في كتابنا في صياغته من الفعل الثلاثي، ومنها:

- **باعد:**

وردَ عن رسول الله ﷺ قوله: ((اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْكَسَلِ وَالْهَرَمِ وَالْمَأْثَمِ وَالْمَغْرَمِ وَمِنْ فِتْنَةِ الْقَبْرِ وَعَذَابِ الْقَبْرِ وَمِنْ فِتْنَةِ النَّارِ وَعَذَابِ النَّارِ وَمِنْ شَرِّ فِتْنَةِ الْغِنَى وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ فِتْنَةِ الْفَقْرِ وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ فِتْنَةِ الْمَسِيحِ الدَّجَالِ اللَّهُمَّ اغْسِلْ عَنِّي خَطَايَايَ بِالْمَاءِ وَالتَّلْجِ وَالبَرْدِ وَتَوَقَّ قَلْبِي مِنْ الخَطَايَا كَمَا يُتَّقَى التَّوْبُ الأَبْيَضُ مِنَ الدَّنَسِ وَبَاعِدْ بَيْنِي وَبَيْنَ خَطَايَايَ كَمَا بَاعَدْتَ بَيْنَ المَشْرِقِ وَالمَغْرِبِ))^(١).

ذكر المناوي أن: (باعد) جاء بمعنى (أبعد)، وعبر بالمفاعلة (مبالغة) أو دلالة على التكرير^(٢). يقول الخليل إن دلالة المباعدة هي: "تباعد الشيء عن الشيء، والأبعدُ ضدَّ الأقربُ، والجمع:

أقربون وأبعدون، وأبعد وأقارب"^(٣)، ومنه قوله تعالى: ﴿ فَقَالُوا رَبَّنَا بَعِدْ بَيْنَ أَسْفَارِنَا ﴾^(٤).

وفي قراءة يعقوب (رَبَّنَا)، برفع الباء وفتح الألف والعين والداد من (باعد)^(٥)، وفي قراءة نافع وعاصم والكسائي وحمزة: (باعد) بِالْألف وكسر العين وسكون الدال على الدعاء^(٦).

فالمفاعلة في النص النبوي (باعد) جاءت للدلالة على المبالغة والتكرير، و(ما) مصدرية، والتقدير: أي كمباعدتك بين المشرق والمغرب، وهذا من المجاز؛ لأن حقيقة المباعدة حاصل في الزمان، والمكان؛ أي: الطلب من الله جل وعلا أن يحو ما حصل من خطايا، وأن هذا الدعاء صدر عن النبي الأكرم ﷺ على سبيل المبالغة في إظهار العبودية لله^(٧).

يبدو أن الشراح لم يختلفوا عما ذكره الشيخ المناوي أن صيغة (فاعل) جاءت بمعنى الكثرة والمبالغة في بُعد المسافة بين العبد وخطياه، وهذا يوافق المعنى العام لسياق النص الشريف. وأما صياغته من غير الثلاثي فيكون على وزن مُضارعه مع إبدال حرف المضارع ميماً مضمومة وكسر ما قبل الآخر. ومثال ذلك ما ورد في كتابنا:

(١) صحيح البخاري: ٧٩/٨، برقم: (٦٣٦٨)، والجامع الصغير: ١١٨/١، برقم: (١٤٩٦).

(٢) ينظر: فيض القدير: ١٢٧/٢.

(٣) العين: ٥٣/٢.

(٤) سورة سبأ: من الآية ١٩.

(٥) ينظر: النشر في القراءات العشر: ٣٥٠/٢.

(٦) ينظر: إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر: ٤٦٠/١، وشمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم: ٥٧٥/١.

(٧) ينظر: الكواكب الدراري: ١١٢/٥، وإرشاد الساري لشرح صحيح البخاري: ٧٧/٢، ومرفقة المفاتيح شرح مشكاة مشكاة المصابيح: ٦٧١/٢، وشروق أنوار المنن الكبرى: ٢٤٩.

- مُؤَخَّرَةٌ .

وردَ عن السيدة عائشة رضي الله عنها قالت: سئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي عَزْوَةِ تَبُوكَ عَنْ سِتْرَةِ الْمُصَلِّي فَقَالَ: ((لِيَضَعَ أَحَدُكُمْ بَيْنَ يَدَيْهِ مِثْلَ مُؤَخَّرَةِ الرَّحْلِ، وَلَا يَضُرُّهُ مَا مَرَّ بَيْنَ يَدَيْهِ))^(١).

قال الإمام المناوي أن: (مؤخورة)، تأتي أما بضم الميم وسكون الهمزة وكسر الخاء (مؤخرة)، أو بفتح الهمزة والحاء المشددة (مؤخرة) وبين صاحبنا أنها العود القائم الذي يستند إليه الراكب، وأن أقل ما يكون سترة للمصلي من ذلك العود بقدر طول عظم الذراع وهي قدر ثلثي ذراع، وهذا من كل شيء يضعه المصلي أمامه^(٢).

ذكرت كتب اللغة أن (الأخر) بكسر الخاء هي صفة تقول جاء: (أخراً أي أخيراً)، ويقدر على فاعل، والأنثى (أخرّة)، وفي الجمع (أواخر)، أما (الأخر)، بفتح الخاء يأتي للدلالة على أحد الشيين فيكون اسم على (أفعل)، والأنثى منه (أخرى) وكذلك فيه معنى الصفة^(٣).

ورجَّح النووي رحمه الله (مؤخرة الرحل) بضم الميم وهمزة ساكنة فحاء مكسورة وهذا هو الصحيح^(٤)، وأيده: الطيبي^(٥)، السيوطي^(٦)، والصنعاني^(٧).

نلاحظ مما تقدم أن الشراح لم يختلفوا عما ذكره المناوي أن (مؤخرة) هي اسم فاعل من غير الثلاثي (أخر)، وأن الدلالة تشير إلى العود الذي يكون في مؤخرة الرحل الذي يستند إليه الراكب، وهذا ما ذكرته أغلب المصادر، ويكون ضبطه بـ(الكسر) في هذا الموضع على وزن (مفعِل)، نحو: (مُكْرِم، ومُكْرِمَةٌ)^(٨)، لمناسبة سياق النص الشريف.

- ما جاء على غير القياس من اسم الفاعل .

تأتي بعض الصيغ خلاف الوزن القياسي لاسم الفاعل، وقد أشار المناوي إلى بعض منها:

- (فَعِيلٌ) بمعنى (فَاعِلٌ) .

- سَتِيرٌ .

قال رسول الله ﷺ: ((إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى حَيٌّ سَتِيرٌ يَحِبُّ الْحَيَاءَ وَالسِّتْرَ فَإِذَا اغْتَسَلَ أَحَدُكُمْ فَلْيَسْتَتِرْ))^(٩).

(١) صحيح مسلم: ٣٥٨/١، برقم: (٥٠٠)، والجامع الصغير: ٢٥٨/٢، برقم: (٧٧٠٩).

(٢) ينظر: فيض القدير: ٣٩٢/٥.

(٣) ينظر: التهذيب: ٢٢٨/٧، مادة: (أخر)، ومختار الصحاح: ١٥، مادة: (أخر).

(٤) ينظر: المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج: ٢١٦/٤.

(٥) ينظر: الكاشف عن حقائق السنن: ٥٧٣/٢.

(٦) ينظر: الديباج: ٣٥/٦.

(٧) ينظر: التنوير: ٢٩٤/٩.

(٨) ينظر: الكتاب: ٢٩٩/٤، وشرح جمل الزجاجة: ٤١٣/٢، وهمع الهوامع: ٢٨٧/٣.

(٩) سنن النسائي: ٢٠٠/١، برقم: (٤٠٦)، والجامع الصغير: ١٤٣/١، برقم: (١٧٢٩).

نبه المناوي إنَّ (سِتِير): بكسر السين وتشديد التاء المكسورة، فِعِيل بمعنى فاعِل، أي: ساتر للعيوب والفضائح، وذكر وجهاً آخر أن يكون بمعنى مفعول، أي: مستور عن الأعين في الدنيا بعيد عن السوق^(١).

لقد جاء لفظ (سِتِير) في كتب معجمات اللغة دلالة على التغطية وسترت الشيء أستره سترًا وأستره إذا غطيته، وهو معروف وجمعه ستور وأستار ومنه أستار الكعبة، وهو لباسها وأي شيء سترته فأنته مَسْتُور، ومنه قوله جل شأنه: ﴿وَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ جَعَلْنَا بَيْنَكَ وَبَيْنَ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ حِجَابًا مَسْتُورًا﴾^(٢)، أي بِمَعْنَى سَاتِر^(٣)، وجاء عند الزبيدي أنَّ السِتِير: "فِعِيلٌ بِمَعْنَى فَاعِلٍ، أَي: من شَأْنِهِ وَإِرَادَتِهِ حُبُّ السَّتْرِ وَالصُّونِ، وَقَدْ يَكُونُ السَّتِيرُ بِمَعْنَى الْمَسْتُورِ، وَيُجْمَعُ عَلَى سُنْرَاءَ، كَقُتْلَاءَ وَشُهَدَاءَ..."^(٤).

ذهب جلُّ شَرَّاحِ الحديث أنَّ (السِتِير) بـ(الكسر والتشديد)، للدلالة على أنَّ الله تعالى تارك للمقايح، ساتر للعيوب والفضائح، وهو (فَعِيل) بمعنى (فاعل)، ويكون أيضاً (فَعِيل) بمعنى (مَفْعُول)، أي: مستور عن الاعين في الدنيا^(٥).

ومِمَّا تقدم ذكره أنَّ اكثر المصادر قد أشارت إلى أنَّ اسم (سِتِير) على وزن (فَعِيل) بمعنى (فاعل)، وذلك أنَّ (فَعِيل) تدلُّ على المبالغة والتكثير في الستر، وهو دلالة على صفة خاصة تحتمل النقص والزيادة، أمَّا اسم الفاعل فقد دلَّ على الثبات والاستقرار في الفعل لا التكثير منه، فعدل إلى اسم الفاعل لمناسبة سياق الحديث، وهذا ما ذكره الشيخ من أنَّه بمعنى (ساتر) وهو انسب، واستبعد الوجه الآخر أن يكون بمعنى (مَفْعُول)؛ لأنَّه لا يناسب المعنى العام للنص الشريف.

المطلب الثاني: بناء صيغة المبالغة .

لم يضع اللغويون القُدَامَى حدًّا لصيغ المبالغة إنما ذكروا عن تحوُّل اسم الفاعل إلى أبنية محددة تلحق به للدلالة على المبالغة والتكثير؛ لأنَّ بناء (فاعل) محتمل للقلة والكثرة، فإذا أُريد المبالغة والتكثير في الوصف حُوِّل إلى صيغة المبالغة؛ لتأكيد المعنى وتقويته والمبالغة فيه^(٦).

(١) ينظر: فيض القدير: ٢٢٨/٢ .

(٢) سورة الإسراء، من الآية ٤٥ .

(٣) ينظر: جمهرة اللغة: ٣٩٢/١، والصحاح: ٢٧٦/٢، وتهذيب اللغة: ٢٦٦/١٢، وتاج العروس: ٥٠٢/١١ .

(٤) تاج العروس: ٥٠٢/١١ .

(٥) ينظر: الكاشف عن حقائق السنن: ٨١٥/٣، والسراج المنير: ٣٦٣/١، وشروق أنوار المنن: ٩٠٥ .

(٦) ينظر: الكتاب: ١١٠/١، والمقتضب: ١١٣/٢ .

فقد قال سيبويه: "وأجزوا اسمَ الفاعل إذا أرادوا أن يبالغوا في الأمر، مُجراه إذا كان على بناء فاعل؛ لأنه يريد به ما أراد بفاعل من إيقاع الفعل، إلا أنه يريد أن يُحَدِّث عن المبالغة" (١).
 وحدّثا المحدثون ووضعوا صورة واضحة لصيغ المبالغة أكثر من الذي أتخذها الصرفيون فقالوا: "أسماء تشتق من الفعل الثلاثي اللازم، أو المتعدّي للدلالة على معنى اسم الفاعل مع تأكيد المعنى، وتقويته والمبالغة فيه" (٢)، وصيغ المبالغة كثيرة أشهرها خمس صيغ قياسية وهي: فَعُول، وفَعَّال، ومَفْعَال بكثرة، وفَعِل، وفَعِيل بقلّة (٣)، وباقي الصيغ سماعية، نحو: (فَعُول)، و(فُعْلَة)، و(مَفْعِيل)، و(فَعِيل) وغيرها (٤)، وسنتناول ما ورد من هذه الأبنية في فيض القدير: أولاً: صيغة فَعُول .

تعدُّ هذه الصيغة من أبنية المبالغة لاسم الفاعل، التي ذكرها العلماء (٥)؛ للدلالة على من كثر منه منه الفعل، واستمر عليه (٦)، ويستوي فيه المذكر والمؤنث، كقولك: رجلٌ شكور، وامرأةٌ شكور (٧)، شكور (٧)، " وفَعُول بفتح الفاء إذا كان اسم فاعل فهو من أبنية المبالغة نحو: أكول، وشروب، وقَتُول لمن يكثر منه الأكل، والشرب، والقتل، وذلك أكثر من: آكل، وشارب، وقاتل (٨)، ومن الأمثلة التي وردت في كتابنا:

١- طَهُور:

قال رسول الله ﷺ: ((الْبَجْرُ الطَّهْرُ مَاؤُهُ، الْحَلَالُ مَيْتَتُهُ)) (٩).
 ورد في شرح الحديث أن: (الطَّهُور) بفتح الطاء وهو المبالغة في الطهارة، وهو اسم لما يُتَطَهَّر به، ويفيد هذا التعبير حصر الطهور في ماء البحر (١٠).

فالطَّهُور: " اسم للماء الذي يُتَطَهَّرُ به، كالوضوء للماء الذي يُتَوَضَّأُ به، وكلّ ماء نظيف اسمه طهُور" (١١)، قَالَ سَيْبَوَيْهِ: " الطَّهْرُ بِالْفَتْحِ يَقَعُ عَلَى الْمَاءِ وَالْمَصْدَرِ مَعًا " (١١)، فالطهور على صيغة

(١) الكتاب: ١١٠/١، وينظر: شرح المفصل: ٢٨٥/١، وأمالي ابن الحاجب: ٣١٩/١ .
 (٢) معجم الأوزان الصرفية: ١٢٨، وينظر: شذا العرف في فن الصرف: ٧٤، والنحو الوافي: ٢٥٧/٣، والصرف العربي أحكام ومعان: ٩٩ .

(٣) ينظر: الكتاب: ١١٠/١، والمقتضب: ١١٣-١١٨، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ١٨٤/٣ .
 (٤) ينظر: الكتاب: ١١٠/١، والمقتضب: ١١٥/٢ - ١١٦، وشرح شافية ابن الحاجب (للرضي): ١٣٦/٢، ١٧٨-١٨٠ .

(٥) ينظر: الكتاب: ٣٥٤/٤، والصاحبي في فقه اللغة: ٢٢٤ .
 (٦) ينظر: الكلبيات: ١٠٠٣/١، وهمع الهوامع: ٧٥/٣، ومعاني الأبنية في العربية: ١١٤ .
 (٧) ينظر: أدب الكاتب: ٢٩٢-٢٩٣، وشرح شافية ابن الحاجب (لرکن الدين): ١٠٧/١ .
 (٨) الشافي في شرح مسند الشافعي: ٦٣/١ .

(٩) سنن ابن ماجه: ١٠٨١/٢، برقم: (٣٢٤٦)، والجامع الصغير: ٢٨٤/١، برقم: (٣١٩٣) .
 (١٠) ينظر: فيض القدير: ٢١٥/٣ .
 (١١) ينظر: العين: ١٩/٤ .

صيغة (فَعُول)، ويأتي في كلام العرب بمعانٍ عديدة فمنها (فَعُول) بمعنى: " ما يفعل به مثل طَهُور، وِعْشُول قُرور، ووُضُوء فالطهور الماء الذي يتطهر به والغسول الماء الذي يغتسل به ويغسل به الشيء، وقوله تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا مِنْ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا﴾^(٢)، أي يُتَطَهَّرُ به...، وكل طَهُور طاهر وليس كل طاهر طَهُورًا والفقهاء يحتجّون بهذا في أنّ ماء البحر طاهر مُطَهَّر، وكذلك قوله (ماء طهوراً)، وليس في هذا كله حجة أنّه يُطَهَّر، ولكن في حجة أنّه طاهر في نفسه وإنّما الحجة في أنّه مُطَهَّر، كقوله تعالى: ﴿وَيُنزِلُ عَلَيْكُمْ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً لِيُطَهِّرَكُمْ بِهِ﴾^(٣)، فالطَهُورُ عندما يأتي بفتح الطاء، فهو الذي يرفع الحدث ويزيل النّجس؛ لأن صيغة (فَعُولاً) من أبنية المبالغة، وعدّ المناوي الطهور يقصد به المبالغة في النّظُر والتكثير في وصفه؛ وذلك لإزالة ما وقع في نفوسهم من الشك ولا يقصد الحدث نفسه .

ثانياً: صيغة فَعِيل .

صيغة تدل على تكرار الأمر حتى يصبح كالطبيعة كأنه خلقه في صاحبه، ومن السجاي اللازمة في فاعله^(٥)، وإنّ صيغة (فَعِيل) تدل بالأصل على الصفات الثابتة في النفوس، نحو: (ضعيف، شريف) فهو صيغة مبالغة منقولة من (فَعِيل) أحد صيغ الصفة المشبهة، ويرى الدكتور فاضل السامرائي: إن هذا الاختلاط هو للتقارب الدلالي بينهما^(٦)، ومنه قول الشاعر^(٧):

بَرَحَ بِي هَوَاكُ حُبُّ أَنْتَ بِهِ عَارِفٌ عَلِيمٌ

فـ(عليم) صيغة مبالغة مشتقة من الثلاثي (عَلِمَ - يَعْلَمُ)، ومعناه (نقيض جهل)^(٨) .

ومن الأمثلة على ذلك في كتاب فيض القدير:

رحيم:

ورد عن النبي ﷺ قوله: ((قُلِ اللَّهُمَّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي ظُلْمًا كَثِيرًا، وَإِنَّهُ لَا يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا أَنْتَ، فَاغْفِرْ لِي مَغْفِرَةً مِنْ عِنْدِكَ، وَارْحَمْنِي إِنَّكَ أَنْتَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ))^(٩) .

علق المناوي أنّ: كلمة (الرحيم) هو وصف للمبالغة على وزن (فَعِيل) دلالاته على كثرة وسعة رحمة، وقابل ارحم بالرحيم فهو راجع إلى ارحمني^(١) .

(١) الكتاب: ٣٨٧/١، وينظر: المغرب في ترتيب المعرب: ٢٩/٢ .

(٢) سورة الفرقان، من الآية: ٤٨ .

(٣) سورة الأنفال، من الآية: ١١ .

(٤) الزاهر في غريب الشافعي: ٣٥ .

(٥) ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب: ٢٢٨١/٥، وهمع الهوامع: ٧٥/٣، ومعاني الأبنية: ١١٧ .

(٦) ينظر: الصرف العربي أحكام ومعان: ١٠٢-١٠٣ .

(٧) البيت من ديوان التلعفري: ٤٠٢ .

(٨) ينظر: العين: ١٥٢/٢ .

(٩) صحيح البخاري: ١٦٦/١، برقم: (٨٣٤)، والجامع الصغير: ١٤٨/٢، برقم: (٦١٤٢) .

فَالرَّحِمُ: هو لفظ يدلّ على العطف والرقّة^(٢)، وقال الأزهري: "الرَّحِمُ على بَيْتٍ مَنبِتِ الوَلَدِ ووَعاؤُهُ فِي البَطْنِ، وَجمعه الأَرْحَامُ. ويدل أيضاً القَرَابَةُ تَجْمَعُ بَنِي أبٍ وَبَيْنَهُمَا رَحِمٌ، أي: قَرَابَةٌ قَرِيبَةٌ"^(٣)، و(الرَّحِيمُ) اسم مشتق من الرَّحْمَةِ، مثل (نَدِيمٍ)، وهو من أبنية المبالغة^(٤)، فناسب (رحيماً) سياق الحديث الشريف؛ لأنّه قصد المبالغة والسعة في الرحمة من الله تعالى .

ثالثاً: صيغة فِعِيل .

وهو من أبنية المبالغة السماعية، ويستعمل هذا الوزن للمولع بالفعل والمُكثّر منه فيكون له عادة، ذكر ابن السكيت: "يقال: رجل شَرِيب، إذا كان كثير الشَّرَاب، ورجل خَمِيرٌ: إذا كان كثير الشُّرب للخمر، كما يقال: رجل فَسِيقٌ، إذا كان كثير الفسق"^(٥)، ومن الأمثلة على ذلك في كتاب فيض القدير:

-حَيٌّ:

وردَ في الحديث النبوي: ((إِنَّ اللهَ تعالى حَيٌّ سِتِيرٌ يُحِبُّ الحَيَاءَ وَالسَّتْرَ فَإِذَا اغْتَسَلَ أَحَدُكُمْ فَلْيَسْتِرْ))^(٦). ذكر المناوي: أنّ لفظه (حَيٌّ) بكسر الياء الأولى، أي: ذو حياء كثير، وأصل الحياء انقباض النفس عن القبائح^(٧) .

قال الخليل أنّ الحياء - ممدود: من الاستحياء، يقال: "رجل حَيٌّ على وزن فِعِيل، وامرأة حيية"^(٨).

ويبدو أنّ أغلب الشراح لم يختلفوا عما ذكره المناوي في دلالة لفظه (حَيٌّ)، ومنهم الشنقيطي بقوله: (حَيٌّ) بكسر الياء وتشديد الثانية، وهي صيغة مبالغة من الحياء، أي ذو حياء عظيم^(٩). ومما ورد في مثل هذا الوزن في قوله تعالى: ﴿وَأَذْكُرْ فِي الكِتَابِ إِبْرَاهِيمَ إِنَّهُ كَانَ صِدِّيقًا نَبِيًّا﴾^(١٠)، فـ " (الصِّدِّيقُ) اسم للمبالغة في الصدق"^(١١) .

(١) ينظر: فيض القدير: ٥٢٣/٤ .

(٢) ينظر: مقاييس اللغة: ٤٩٨/٢، ومختار الصحاح: ٢١٠ .

(٣) تهذيب اللغة: ٣٤/٥ .

(٤) ينظر: النهاية في غريب الحديث والأثر: ٢١٠/٢ .

(٥) كتاب الألفاظ: ٢٧٤، وينظر: والتّذليل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: ٣١٧/١٠ .

(٦) سنن النسائي: ٢٠٠/١، برقم (٤٠٦) .

(٧) ينظر: فيض القدير: ٢٢٨/٢ .

(٨) العين: ٣١٧/٣ .

(٩) ينظر: شروق المنن الكبرى: ٩٠٥، ومرعاة المفاتيح: ١٤٤/٢ .

(١٠) سورة مريم: من الآية ٤١ .

(١١) معاني القرآن وإعرابه، (للزجاج): ٣٣١/٣ .

رابعاً: صيغة فَعَّال. تعدُّ من أبنية المبالغة التي تردُّ بكثرة في العربيَّة^(١)، والمبالغة في هذه الصيغة الصيغة تعني تكرار واستمرار وقوع الحدث قال أبو هلال العسكري: "إذا فَعَّلَ الفعل وقتاً بعد وقت قيل فَعَّال، مثل علام وصَبَّار"^(٢)، وتدلُّ هذه الصيغة (فَعَّال) على ما كان صَنَعَةً ومعالجة؛ ومعالجة؛ "لِأَنَّ فَعَّالاً لَتَكْثِيرِ الْفِعْلِ وَصَاحِبِ الصَّنَعَةِ مَدَاوِمٍ لَصَنْعَتِهِ فَجُعِلَ لَهُ الْبِنَاءُ الدَّالُّ عَلَى التَّكْثِيرِ كَالْبَرَّارِ وَالْعَطَّارِ"^(٣)، ومنه قول الشاعر^(٤):

لِيَأْسِ أُرْدِيَةِ الْمُلُوكِ يَرَوْفُهُ
مِنْ كُلِّ مُرْتَقِبٍ عِيُونَ الرِّبْرِبِ

ومن الأمثلة على ذلك في فيض القدير:

١- دَسَّاس:

ورد في الحديث الشريف: ((تزوجوا في الحجر الصَّالِحِ فَإِنَّ الْعِرْقَ دَسَّاسٌ))^(٥)، يرى المناوي: (دَسَّاس) على وزن (فَعَّال) أريد بها مبالغة اسم الفاعل، أي: دخال بالتشديد، ومعنى (دس) دخول الشيء تحت خفاء ولطف يقال دسست الشيء إذا أخفيته وأخملتته^(٦)، وقولهم: " (العرق دساس)؛ لأنه يَنْزَعُ فِي خَفَاءٍ وَلُطْفٍ "^(٧).

يبدو أنَّ الشراح لم يختلفوا عما ذكره المناوي في دلالة لفظة (دَسَّاس)، ومنهم العزيزي^(٨)،

والصنعاني^(٩). وهذا من قبيل قوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُوفُوا قَوْمِينَ بِأَلْقُسُطِ﴾^(١٠)، بين الحداد رحمه الله: "ولفظ (القوام) لا يكون إلا للمبالغة"^(١١).

المبحث الثاني: دلالة الصِّفَةِ الْمُشَبَّهَةِ واسم التَّفْضِيلِ .

المطلب الأول: بناء الصفة المشبهة .

يعد سيبويه أقدم من سماها بهذا المصطلح بقوله: " هذا باب الصفة المشبهة في الفاعل فيما عملت فيه "^(١)، وتشتقُّ من الفعل اللازم، وتدلُّ على الثبوت والدوام لمن يتصف بها، فهي ثابتة

(١) ينظر: الصَّاحِبِي فِي فَهْمِ اللُّغَةِ: ٢٢٤، وشرح شافية ابن الحاجب: ٨٥/٢ .

(٢) الفروق اللغوية: ١٢ .

(٣) المقتضب: ١٦١/٣، وينظر: المخصَّص: ٣٩٩/٤، وارتشاف الضرب من لسان العرب: ٢٢٨١/٥، ومعاني ومعاني الأبنية في العربية: ١٠٧ .

(٤) البيت من ديوان الأخطل: ٢١/١ .

(٥) الجامع الصغير: ٢٢/١، برقم: ٣٢٨٣ .

(٦) ينظر: فيض القدير: ٢٤١/٣ .

(٧) ينظر: مقاييس اللغة: ٢٥٦/٢، مادة: (دس)، ولسان العرب: ٨٢/٦، مادة: (دس) .

(٨) ينظر: السراج المنير: ٢٧/٣ .

(٩) ينظر: التنوير: ٣٤/٥ .

(١٠) سورة النساء: من الآية ١٣٥ .

(١١) كشف التنزيل: ٣٣٤/٣ .

لا تتغير بتغير الزمان، ولا تدل لا على الحدوث والتجدد، وبهذا يمكن التفريق بين الصفة المشبهة وبين اسم الفاعل، وهي تشابه اسم الفاعل من حيث دلالتها على الوصفية، التي قام بها الفاعل^(٢)، ولتوضيح الفرق في صياغتها ودلالاتها عن اسم الفاعل فقد جاء في التصريح: إنك إن أردت ثبوت الوصف ودوامه قلت: (حَسَن) صفة مشبهة، ولا تقول: (حَاسِن)، وإن أردت حدوثه وتجدده، قلت: (حَاسِن) اسم فاعل، ولا تقول: (حَسَن)^(٣).

وهذا ما ذهب إليه اللغويون، إلا أن الدكتور فاضل السامرائي لا يحكم في دلالة الصفة المشبهة بالثبوت والاستمرار عموماً، وهي عنده أقسام:

- ١- منها ما يفيد الاستمرار والثبوت، نحو: (أعور، أبكم، قصير، طويل).
- ٢- ومنها ما يدل على وجه قريب من الاستمرار والثبوت، نحو: (سمين، نحيف).
- ٣- ومنها ما يدل على عدم الثبوت والاستمرار، وتكون دالة على امتلاء وخلو، نحو: (غضبان، ضمآن)^(٤). ومن أوزانها: أفعال، فعلان، وفَعْلَاء، وفَعْل، وفَعْل، وفَعْل، وفَعْل، وفَعْل، وفَعْل، وغيرها^(٥)، ومما ورد من هذه الأبنية في كتاب فيض القدير:

أولاً: صيغة أفعال .

يأتي هذا البناء من الصفة المشبهة الذي مؤنثه (فعلاء) من الفعل اللازم قياساً للدلالة على الألوان، نحو: أْخْضَرَ، وَأَحْمَرَ، أو العيوب الظاهرة، نحو: أَعْوَرَ، أَعْمَى، أو الحلية الظاهرة للعين، نحو: أَكْحَلَ، وَأَغْيَدَ^(٦). ومنه قوله عز وجل: ﴿وَكُلُوا وَأَشْرَبُوا حَتَّىٰ يَبَيِّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ﴾^(٧)، فكلمة: (أبيض)، و(أسود) على وزن أفعال، وتدلان على لون، مؤنثتهما فعلاء .

وقد ورد هذا البناء في كتاب فيض القدير في لفظة:

- حسنا: قال رسول الله ﷺ: ((النَّظْرُ إِلَى الْمَرْأَةِ الْحَسَنَاءِ وَالْحُسْرَةَ يَزِيدَانِ فِي الْبَصْرِ))^(٨).
 نبه المناوي: (حسنا) صفة مشبهة على وزن فعلاء، يدل على حسن المرأة من جمالها، وهي صفة دالة على الثبوت في وصفه^(٩).

(١) الكتاب: ١٩٤/١ .

(٢) ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ٢٢٠/٣ .

(٣) شرح التصريح على التوضيح: ٤٨/٢ .

(٤) ينظر: الصرف العربي أحكام ومعان: ١١٢ .

(٥) ينظر: شرح المفصل (لابن يعيش): ١٠٨-١٠٩، وشذا العرف في فن الصرف: ٦٤ .

(٦) ينظر: الكتاب: ٢٥-٢٦، وشرح الشافية ابن حاجب (للرضي): ١٤٣-١٤٤، وشرح ابن

عقيل: ١٣٤-١٣٥، ومعاني البنية: ٨٤ .

(٧) سورة البقرة: من الآية ١٨٧ .

(٨) الجامع الصغير: ٣٦٥/٢، برقم: (٩٣٢١) .

قال ابن فارس: "فالحسن ضد القبح . يقال رجل حسن وامرأة حسناء وحسانة"^(٢), مستشهداً بقول الشاعر^(٣) :

دارُ الفتاةِ التي كُنا نقولُ لها يا ظبيةً عطلاً حسانةً الجيد

ثانياً: صيغة فَعَال .

بفتح الفاء والعين، وهو أحد أبنية الصفة المشبهة، وتكون من الصفات الثابتة في الموصوف، والأغلب تأتي دالة على اللحم والعقل، وعلق سيبويه: "وقالوا للمرأة: حَصْنَتْ حُصْنًا، وهي حَصَان، كَجَبْنَتْ جَبْنًا، وهي جَبَان، وإنما هذا كالحلم والعقل"^(٤). ومثاله ما ورد في كتاب فيض القدير:

١ - جَبَان:

ورد في حديث المصطفى قوله ﷺ: ((التَّاجِرُ الجَبَانُ مَحْرُومٌ، وَالتَّاجِرُ الجَسُورُ مَرْزُوقٌ))^(٥). يرى المناوي: (جَبَان) صفة مشبهة، وهو ضد الشجاع، دلالاته تعيد الثبوت والاستمرار^(٦).

والجبان: هو ضد الشجاعة والشجاع، وقد جَبَنَ يَجْبُنُ وَجَبْنًا وَجَبَانَةً^(٧). ونظيره من كلام العرب قول الشاعر^(٨):

يُخَوِّفُنِي أَبُو لَيْلَى وَدُونِي بَنُو العَمْرَاتِ وَالحَرْبِ العَوَانِ

ثالثاً: صيغة فَيْعَال:

- شَيْطَانٌ.

قال النبي ﷺ: ((اتَّخَذُوا الدِّيكَ الأَبْيَضَ فَإِنَّ دَاراً فِيهَا دِيكٌ أبيضٌ لَا يَقرُبُهَا شَيْطَانٌ، وَلَا سَاحِرٌ، وَلَا الدَوِيرَاتِ حَوْلَهَا))^(٩). قال المناوي في شرحه أن: (شيطان) مشتق أمّا من (فَيْعَال) من شَطَنَ، بمعنى (بَعُدَ) لبعده عن الحق، فيكون الزائد فيه حرفا الباء والألف، أو من (فعلان) من

(١) ينظر: فيض القدير: ٢٩٩/٦ .

(٢) مقاييس اللغة: ٥٧/٢، وينظر: لسان العرب: ١١٤/١٣، مادة: (حسن) .

(٣) ديوان الشماخ بن ضرار: ١٥/١ .

(٤) الكتاب: ٣٦/٤ .

(٥) الجامع الصغير: ٣٠٣/١، برقم: (٣٣٩٥) .

(٦) ينظر: فيض القدير: ٢٧٩/٣ .

(٧) لسان العرب: ٨٤/١٣ .

(٨) البيت من ديوان الأخطل: ٣٠١/١ .

(٩) الجامع الصغير: ٨/١، برقم: (١٠١) .

شاط، بمعنى (بطل)، أو (احترق غضبا)، أي: أنه محترق بنار الله، فتكون الزائدة فيه الألف والنون^(١).

أورد الخليل أن دلالة (شَطَنَ: البُعْدَ)، نحو: شَطَنَتِ الدَّارُ شُطْنًا، تعني: إذا بَعُدَتْ، ومنه أيضاً: شيطان الرَّجُلِ، وتشيطان، إذا أصبح كالشَّيْطَانِ عَلَى (فَيْعَالٍ) من الفعل شَطَنَ، بمعنى: بعد عن الحقِّ وتمرداً^(٢)، وأختلف في دلالاته الأصلية، فمنهم من جعله: "بمعنى احترق، وقيل: بمعنى هلك، وقيل: بمعنى ذهب، وقيل: بمعنى بطل"^(٣).

نلاحظ مما تقدم إذا كانت النون فيه أصلية فيكون على وزن (فَيْعَالٍ) من شَطَنَ، أي بمعنى: بَعُدَ؛ وإن كانت نونه زائدة (فَعْلَانٍ) فيكون من شاط، أي بمعنى: بَطَّلَ أو احْتَرَقَ^(٤)، ويقول العيني إن: "الشَّيْطَانُ: إمَّا مُسْتَقَّ من شاط، أي: هلك فَهُوَ فَعْلَانٌ وَأَمَّا من شطن، أي: بَعُدَ فَهُوَ فَيْعَالٌ"^(٥)، وأيده الملا علي القاري^(٦)، والشنقيطي^(٧).

والذي يريجه الباحث أن النون في (شيطان) زائدة؛ لأن لفظ (شيطان) على زنة (فَيْعَالٍ)، نحو: (بَيْطَارٍ)، وليس على زنة (فَعْلَانٍ)، وإن بيان اللفظة في النص الشريف تدل على البعد من (شطن)، بمعنى: البعد عن رحمة الله، والله أعلم، وقد وافق ذلك ما ذهب إليه الشارح في سياق الحديث العام.

المطلب الثاني: بناء اسم التفضيل.

اختلف اللغويون في أصل اشتقاق اسم التفضيل من الفعل أو المصدر، فمنهم من قال: "ما اشتق من فعلٍ لموصوف بزيادة على غيره وهو أفعال"^(٨)، وعرفه الحملاوي: "اسم مصوغ من المصدر للدلالة على أن شيئين اشتركا في صفة وزاد أحدهما على الآخر في تلك الصفة"^(٩)، نحو: محمّد أفضل من علي.

ويصاغ اسم التفضيل في العربية من الفعل الثلاثي غير المزيد على زنة (أفعل) للمذكر، و(فُعَلَى) للمؤنث، نحو: (أصغر، وصُعْرَى)، ويدل على المفاضلة بين شيئين أو أكثر اشتركا في الصفة نفسها وزاد أحدهما على صاحبه، وهذه الزيادة مطلقة من حسن أو قبح أو زيادة أو

(١) ينظر: فيض القدير: ١١١/١.

(٢) ينظر: العين: ٢٣٧/٦، مادة: (شطن)، وينظر: مقاييس اللغة: ١٨٣/٣، مادة: (شطن).

(٣) تاج العروس: ٤٣١/١٩، مادة: (شيط).

(٤) ينظر: المصباح المنير: ٣١٣/١، مادة: (شطن)، وتاج العروس: ٤٣١/١٩، مادة: (شطن).

(٥) عمدة القاري شرح صحيح البخاري: ١٤٥/٢.

(٦) ينظر: مرقاة المفاتيح: ٣٨٣/١.

(٧) ينظر: شروق انوار المنن: ٣٤٦.

(٨) الكافية في علم النحو: ٤٢.

(٩) شذا العرف في فن الصرف: ٦١.

نقص...^(١)، ويشترط في صياغته من الفعل، أن يكون تاماً فلا يصاغ من الفعل الناقص، وأن يكون مثبتاً غير منفي، ومبني للمعلوم، وقابلاً للتفاوت، وليس بلونٍ أو وصفٍ أو عيبٍ، والصفة منه لا تأتي على زنة (أَفْعَلُ فَعْلَاءً)^(٢). ومن ذلك قول الشاعر^(٣):

شمسُ العداوةِ حتى يستقادَ لهم وأعظمُ الناسِ أحلاماً إذا قدرُوا

وقد تحذف همزة أفعل في ثلاثة ألفاظ؛ لكثرة الاستعمال (خير، وشر، وحب) والمراد بها اسم التفضيل، وذلك شذوذاً عن القياس، والأصل فيها هو: (أخير، وأشر، وأحب)، ومثال ذلك ما ورد في القرآن الكريم: ﴿وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ لَّكَ مِنَ الْأُولَى﴾^(٤).

وقد ورد اسم التفضيل في كتاب فيض القدير بشكل ملحوظ مثاله ما يأتي:
أولاً: صيغة أفعل .

تأتي صيغة (أفعل) ممّا يجوز التعجب منه؛ وذلك للدلالة على التفضيل واشتراكهما في الصفة نفسها^(٥). ومثاله ما يأتي:

١- أحسن .

قال رسول الله ﷺ: ((إِنْ خِيَارَكُمْ أَحْسَنُكُمْ قَضَاءً))^(٦)، ذكر المناوي: (أحسنكم) اسم تفضيل على زنة (أفعل)، وهو خبر الجمع (خياركم)، والتفضيل إذا أضيف يجوز فيه الوجهان الإفراد والمطابقة^(٧)، بينما ورد اسم التفضيل (أحسنكم) جمعاً في حديث آخر في قوله ﷺ: ((خِيَارُكُمْ أَحْسَنُكُمْ أَخْلَاقاً))^(٨)، إنَّ " (أحسنكم) جمع أحسن أفعل تفضيل جمعه؛ لأنه مع إضافته يجوز فيه الأمران الإفراد والمطابقة لمن هو له "^(٩). علماً أنَّ كلمة (أحسنكم) جاءت في غير كتاب صحيح البخاري مفردة (أحسنكم)^(١٠). وهذا يدلُّ على جواز الوجهين. قال ابن عقيل: "والذين أجازوا الوجهين، قالوا الأفضح المطابقة"^(١١). قال ابن فارس: "فالحسن ضد القبح . يقال رجل حسن وامرأة حسناء وحسانة "^(١٢).

(١) ينظر: اوضح المسالك: ٢٢٦٥/٣، والنحو الوافي: ٤٠٦/٣ .

(٢) ينظر: شرح الفية ابن مالك: ٤٧٨/٢، وشرح ابن عقيل: ١٧٤/٣ .

(٣) البيت من ديوان الأخطل: ٧٦/١ .

(٤) سورة الضحى: من الآية ٤ .

(٥) ينظر: شرح ابن عقيل: ١٧٤/٣ .

(٦) صحيح البخاري: ٩٩/٣، برقم: (٢٣٠٥)، والجامع الصغير: ١٩١/١، برقم: (٢٢٧٠) .

(٧) ينظر: فيض القدير: ٤٤٩/٢ .

(٨) صحيح البخاري: ١٣/٨، برقم: (٦٠٣٥) .

(٩) التنوير: ٥٣٥/٥، وينظر: فيض القدير: ٦١٨/٣ .

(١٠) ينظر: مجمع الزوائد ومنبع الفوائد: ٥٠/٨ .

(١١) شرح ابن عقيل: ٨١/٣ .

قال القرطبي: " (أحاسنكم) هو جمع أحسن على وزن أفعل التي للتفضيل، وهي إن قرنت بـ من كانت للمذكر، والمؤنث، والاثنين، والجمع، بلفظ واحد. وإن لم تقترن بـ من وعرفت بالالف واللام نكرت، وأنثت وثنيت، وجمعت. وإذا أضيفت: ساغ فيها الأمران، كما جاء هنا: أحاسنكم وكما قال جلّ شأنه: ﴿ أَكْثَرُ مُجْرِمِيهَا ﴾^(٢)، وقد قال تعالى: ﴿ وَلَنَجْذِبَهُمْ إِلَىٰ أَعْيُنِ النَّاسِ عَلَىٰ حَيَاتِهِمْ ﴾^(٣) ﴿ وَأَشْرَكُوا ﴾^(٤).

٢- خَيْرٌ - شَرٌّ .

قال أبو هريرة رضي الله عنه، قال النبي ﷺ: ((خَيْرُ صُفُوفِ الرِّجَالِ أَوْلَاهَا، وَشَرُّهَا آخِرُهَا، وَخَيْرُ صُفُوفِ النِّسَاءِ آخِرُهَا، وَشَرُّهَا أَوْلَاهَا))^(٥).

ذكر المناوي في شرح الحديث أنّ: لفظة (خَيْرٌ، وَشَرٌّ) في الأصل من أفعل التفضيل، فالأول أكثرها أجراً، والثاني أقلها ثواباً، وأبعدها عن وصية الشرع، وحذفت الهمزة منهما، لكثرة الاستعمال^(٦). ونقل الشيخ توضيح الطيبي: "والخير والشر في صفي الرجال والنساء للتفضيل، لئلا يلزم من نسبة الخير إلى أحد الصفتين شركة الآخر فيه، ومن نسبة الشر إلى أحدهما شركة الآخر فيه فيتناقض، ونسبة الشر إلى الصف الأخير، وصفوف الصلاة كلها خير إشارة إلى أن تأخر الرجل عن مقام القرب مع تمكنه منه هضم لحقه، وتسفيه لرأيه، فلا يبعد أن يسمى شراً"^(٧)، قال المتنبّي^(٨):

وَلَمْ أَرِ فِي عُيُوبِ النَّاسِ شَيْئاً كَنَقْصِ الْقَادِرِينَ عَلَى النَّمَامِ

وتبعه: الصنعاني^(٩)، والسندي^(١٠)، والشنقيطي^(١١).

الخَيْرُ: هو ضدُّ الشرِّ، وإنْ اردت التفضيل بينهم قُلْتَ: فلانةٌ خيرُ الناسِ، ولم تقل خَيْرَةً، وفلان خيرُ الناسِ ولم تقلْ أُخَيْرٌ^(١٢).

(١) مقاييس اللغة: ٥٧/٢، وينظر: لسان العرب: ١١٤/١٣، مادة: (حسن).

(٢) سورة الأنعام: من الآية ١٢٣.

(٣) سورة البقرة: من الآية ٩٦.

(٤) المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم: ١١٦/٦، وينظر: الكواكب الدراري: ١٣٥/١٠.

(٥) صحيح مسلم: ٣٢٦/١ رقم الحديث (٤٤٠).

(٦) ينظر: فيض القدير: ٤٨٧/٣.

(٧) الكاشف عن حقائق السنن: ١١٤٤/٤.

(٨) ديوان المتنبّي: ١٢٧/١.

(٩) ينظر: التنوير: ١٦/٦.

(١٠) ينظر: فتح الودود: ٤٢٣/١.

(١١) ينظر: شروق أنوار المنن الكبرى: ١٦٨٦/٥.

(١٢) ينظر: الصحاح: ٦٥١-٦٥١/٢، ولسان العرب: ٢٦٤/٤، المادة: (خير).

الشَّرُّ: "نقيض الخير. يقال: شررت يارجل وشررت، لغتان، شرا وشرارا وشرارة. وفلان شر الناس، ولا يقال أَشْرُ الناس إلا في لغة رديئة" (١).

لقد وردت عند العرب بعض الألفاظ من أفعال التفضيل على غير قياس (أفعل)، ومنها وأولها (خير وشر)، إذ تحذف منها الهمزة في الأعم الأكثر (٢)، وذكر الأخفش أنه خولف لفظهما؛ لفظهما؛ لأنهما لم يشتمقا من فعل، فعلى هذا فيهما شذوذان حذف الهمزة وكونهما لا فعل لهما (٣)؛ لهما (٣)؛ وسبب الحذف هو كثرة استعمالها فقالوا: (خَيْرٌ وَشَرٌّ)، ولم يقولوا (أخَيْرٌ وَأَشْرٌ) بالهمزة إلاّ في النادر (٤)،

وقد جاء في كتاب الله دون الهمزة في قوله: ﴿أَصْحَابُ الْجَنَّةِ يَوْمَ ذَلِكَ خَيْرٌ مُّسْتَقَرًّا وَأَحْسَنُ مَقِيلًا﴾ (٥).

يفهم ما تقدم ذكره أنّ صيغة التفضيل استعمل شذوذاً في النص الشريف، وليس على الوزن القياسي لغرض الدلالة على تفضيل الصف الأول من الرجال خلف الإمام؛ وذلك لاختصاصه بكمال الأوصاف فيكون أكثرها أجراً، وشرها آخرها؛ لقربه بأول صُفُوفِ النَّسَاءِ فيكون أقلها أجراً وأبعدها عن مطلوب الشرع (٦).

المبحث الثالث: اسم المفعول .

يُشتق اسم المفعول من الفعل الثلاثي المبني للمجهول على وزن مفعول: ك(مضروب من ضُرب، ومكتوب من كُتب)؛ للدلالة على من وقع عليه الفعل، ويدل على التجدد والحدوث لا الثبات والاستمرار، وقد عرفه الصرفيون بتعريفات عديدة منها: قول الجرجاني: "ما دلّ على من وقع عليه الفعل" (٧)، أما الزمخشري فأنته كئى عن بناء اسم المفعول بالفعل المبني للمجهول (يُفعل)، بقوله: "هو الجاري على يُفعل من فعله، نحو: مضروب؛ لأن أصله مفعول، ومكرم ومنطلق به ومُستخرج ومدحرج" (٨)، وهو يدلُّ على الحدّث والحدوث وذات المفعول، ك(مأسور، ومقتول)، ويختلف في دلالاته عن اسم الفاعل في الدلالة على الموصوف، لأن اسم الفاعل يدلُّ

(١) الصحاح: ٦٩٥/٢، وينظر: لسان العرب: ٤٠٠/٤ .

(٢) ينظر: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : ٦٠ .

(٣) ينظر: شرح الكافية الشافية ١١٢٧/٢، وهمع الهوامع: ١٦٦/٢ .

(٤) ينظر: الكافية في النحو: ٢١٢/٢، وهمع الهوامع: ١٦٦/٢ .

(٥) سورة الفرقان، الآية: ٢٤ .

(٦) ينظر: قوت المغتذي على جامع الترمذي للسيوطي: ١٣٢/١، وفيض القدير: ٤٧٨ /٣ .

(٧) المفتاح في الصرف: ٥٩ .

(٨) المفصل في صنعة الاعراب: ٢٩١ .

على ذات الفاعل، نحو: قائم، أما دلالة اسم المفعول تدلُّ على ذات المفعول، نحو: منصور^(١).
أما صياغته من غير الثلاثي: فإنَّه يصاغ على وزن مضارعه مع إبدال حرف المضارع ميماً مضمومة وفتح ما قبل الآخر^(٢)، ومن أمثلة ذلك:

١- مأمورة، مأبورة:

قال رسول الله ﷺ: ((خَيْرُ مَالِ الْمَرْءِ مُهْرَةٌ مُأْمُورَةٌ، أَوْ سِكَّةٌ مُأَبُورَةٌ))^(٣).
 علق المناوي أن: (مأمورة، ومأبورة) اسم مفعول من الفعل الثلاثي المبني للمجهول (أمر، وأبر)،
 للدلالة على الدوام والاستمرار في الحث على الزرع وكثرة النتائج^(٤).
 قال الخليل: " (الأمر) النماء والبركة وامرأة أمرة، أي: مباركة على زوجها. وقد أمر الشيء، أي:
 كثر. وتقول العرب: (من قل ذل، ومن أمر فل)، أي: من كثر غلب. وتقول: أمر بنو فلان
 أمرة، أي: كثروا وولدت نعمهم "^(٥).
 " والسكة: الطريقة المصطفة من النخل، والمأبورة: الملقحة؛ يقال: أبرت النخلة وأبرتها، فهي
 مأبورة ومؤبرة "^(٦).

٢- المُستحم:

وردَ في الحديث عن رسول الله ﷺ: ((نهى أَنْ يَبُولَ الرَّجُلُ فِي مُسْتَحْمِهِ))^(٧).
 علق المناوي أن: لفظ (المستحم) يطلق على محل الاستحمام الذي يغتسل فيه، وهو مشتق من
 الحميم، وهو في الأصل الماء الحار لكثرة استعماله، ثم قيل بآي ماء كان، لذلك أطلق على
 الاغتسال استحمام^(٨).
 نبه اصحاب اللغة أن الحميم: يقصد به الماء البارد، فهو من الأضداد، ثم قيل: الماء الحار^(٩).
 ومنه قول الشاعر^(١٠):

فَسَاغَ لِي الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلًا أَكَادُ أَعْصُ بِالْمَاءِ الْحَمِيمِ

(١) ينظر: معاني الأبنية في العربية: ٥٩.

(٢) ينظر: الكتاب: ٢٢٩/٢-٣٣١، والمقتضب: ١/١٠٠، والمخصص: ١٤/١٤٩، والمفتاح في الصرف: ٥٩،
 والمفصل: ٢٢٩.

(٣) الجامع الصغير: ٣٨٧/١، برقم: (٤٠٨٦).

(٤) ينظر: فيض القدير: ٤٩١/٣.

(٥) مقاييس اللغة: ١/١٣٨، مادة: (أمر).

(٦) لسان العرب: ٣/٤، وتاج العروس: ٦/١٠، مادة: (أبر).

(٧) سنن الترمذي: ٣٢/١، برقم: (٢١)، والجامع الصغير: ٣٧٧/٢، برقم: (٩٥٣٥).

(٨) ينظر: فيض القدير: ٣٤٥/٦.

(٩) ينظر: تهذيب اللغة: ١١/٤.

(١٠) البيت من ديوان النابغة الذبياني: ٩٢/١.

والمراد بالحميم: الماء البارد^(١) .

فالمُسْتَحَمُّ هو المَغْتَسَلُ وسَمِّيَ مستحماً باسم الحميم؛ لأنَّه الماء الحار الذي يغتسل به، ونهى عن المكان إذا كان صلباً، ولم يكن فيه مجرى يخرج منه البول ويسيل الماء فيوهم بذلك أنَّه أصابه من قطر البول ورشاشه، فيورثه الوسواس، فإن كان له مجرى ومنفذ فلا كراهة^(٢) .

قال ابن سيده: "والْحَمَّامُ الدِّيمَاسُ مشتق من الحميم، مذكر تُدَكِّرُهُ العرب، وهو أحد ما جاء من الأسماء على فَعَالٍ نحو القَذَّافِ والجَبَّانِ، والجمع حَمَّامَاتٌ"^(٣) .

فالذي يبدو أنَّ المناوي قصد بالحميم الماء الحار للاغتسال؛ لأنَّه الأقوى على دفع وقلع الأذى والمراد به المتوضأ على الطهارة، وهذا ما بينه الشَّارِحُ في توافق النص الشريف .

٣- مُفَخَّمًا:

جاء في الحديث الشريف أنَّ النبي ﷺ: ((كَانَ فَخْمًا يُتَلَّأُ وَجْهُهُ تَلَّأُو الْقَمَرِ نَيْلَةَ الْبَدْرِ أَطْوَلَ مِنَ الْمَرْبُوعِ وَأَقْصَرَ مِنَ الْمُشَدَّبِ عَظِيمِ الْهَامَةِ...))، قال المناوي: (مُفَخَّمًا) اسم مفعول من غير الثلاثي على وزن (مُفَعَّل)، أي: معظمًا في صفاته في صدور الصدور وعيون العيون^(٤)، ووافقته الصنعاني^(٥) .

قال الجوهري: "فَخَمَّ الرجل بالضم فَخَامَةً، أي ضَخَّمَ. ورجلٌ فَخَمٌ، أي عظيم القدر"^(٦) .

وقال ابن فارس: " (فخم) الفاء والخاء والميم أصل صحيح يدل على جزالة وعظم. يقال: منطق فخم: جزل. ويقولون: الفخم من الرجال: الكثير لحم الوجنتين"^(٧) .

وقد ورد اسم المفعول من غير الثلاثي في كلام العرب كثيرًا، ومنه قول التلعفري^(٨):

بِحُبِّ مُهَفَّفِ أَحْوَى كَثِيرِ الصَّدِّ وَالْمَلِّ

المبحث الرابع: دلالة اسمي الزمان والمكان .

يدل اسما الزمان والمكان المبدوءان بميم زائدة على زمان وقوع الفعل أو مكانه، نحو: (مَشْرَب، مَضْرَب)^(١) .

(١) ينظر: شروق أنوار المنن الكبرى: ١٩٤ .

(٢) ينظر: معالم السنن: ٢٢/١، وشرح سنن أبي داود للعيني: ١٠٤/١، وقوت المغتذي على جامع الترمذي: ٥٢/١، والجامع الصغير .

(٣) المحكم والمحيط: ٥٥٢/٢ .

(٤) ينظر: فيض القدير: ٧٦/٥ .

(٥) ينظر: التتوير: ٢٨٦/٨ .

(٦) الصحاح تاج اللغة العربية: ٢٠٠٠/٥، مادة: (فخم) .

(٧) مقاييس اللغة: ٤٨١/٤ .

(٨) البيت من ديوانه: ٣٣٨ .

ويُصاغ اسما الزمان والمكان من الثلاثي: "مِمَّا مضارعه مفتوح العين، أو مضمومها، ومن المنقوص على (مَفْعَل)، نحو: مَشْرَب، ومَقْتَل، ومَزْمَى، ومن مكسورها والمثال على (مَفْعَل)، نحو: مَضْرِب، ومَوْعِد، وجاء: المنسِك، والمَجْزِر، والمَنْبِت، والمَطَّلَع، والمَشْرِق، والمَغْرِب، والمَفْرِق، والمَسْقَط، والمَسْكِن، والمَرْفِق، والمسجِد، والمَنْخِر^(٢)، وقد يصاغ على (مَفْعَلَة)؛ للدلالة على كثرة الشيء^(٣)، وقد يلحق (اسم المكان) من الفعل الثلاثي (تاء التانيث)، ك(مَقْبَرَة، ومَزْرَعَة)^(٤).

وأما صياغتهما من الفعل غير الثلاثي: فهما على زنة اسم المفعول، أي: بإبدال حرف مضارعه ميماً مضمومة وفتح ما قبل الآخر، نحو: مُسْتَخْرَج، ومُسْتَوْدَع، ويمكن التفرقة بينهما وبين اسم المفعول والمصدر الميمي من غير الثلاثي بسياق الكلام وما يحمله من قرائن، نحو: انحدر، مُنْحَدِر^(٥).

المطلب الأول: دلالة بناء (مَفْعَل).

هو من أوزان اسم المكان، وقد ورد في الحديث ومثاله:

١. المَقْدِس .

قال رسول الله: ((عُمَرَانُ بَيْتِ المَقْدِسِ خَرَابٌ يَثْرِبُ، وَخَرَابٌ يَثْرِبُ خُرُوجُ المَلْحَمَةِ، وَخُرُوجُ المَلْحَمَةِ فَتْحُ القُسْطَنْطِينِيَّةِ، وَفَتْحُ القُسْطَنْطِينِيَّةِ خُرُوجُ الدَّجَالِ))^(٦).

ذكر المناوي أن: "المَقْدِس" بفتح الميم وسكون القاف وبكسر الدال، وبضم ففتح فتشديد، الأول: على إرادة المصدر أو المكان، أي: بيت المكان الذي جعل فيه الطهارة، أو بيت مكان الطهارة، والثانية بمعنى (المَطْهَر) وتطهره إخلاؤه من الأصنام أو الذنوب، وإضافته من إضافة الموصوف بصفته بمسجد الجامع^(٧).

فالقُدُسُ: "بِصَمْتَيْنِ وَإِسْكَانٍ الثَّانِي تَخْفِيفٌ هُوَ الطُّهْرُ وَالْأَرْضُ المَقْدَسَةُ المَطْهَرَةُ وَبَيْتُ المَقْدِسِ مِنْهَا مَعْرُوفٌ وَتَقْدَسَ اللهُ تَنْزَهُهُ وَهُوَ القُدُوسُ"^(٨)، ولفظة (المَقْدِس) تأتي بالتخفيف والتشديد

(١) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب (لركن الدين): ٣١١/١، وجامع الدروس العربية: ١/١٤٥، وأبنية الصرف في

كتاب سيبويه: ٢٨٧، ومعاني الأبنية في العربية: ٤١ .

(٢) الشافية في علمي التصريف والخط: ٦٧ - ٦٨ .

(٣) ينظر: الكتاب: ٢٤٩/٢ .

(٤) ينظر: الأصول في النحو: ١٤٣/٣، والمفصل: ٣٠٤ .

(٥) ينظر: الكتاب: ٩٥/٤، والأصول في النحو: ١٤٩/٣، والمخصص لابن سيده: ٣٢٢/٤، وشرح المفصل:

١٤٨/٤، وارتشاف الضرب: ٥٠٠/٢، وجامع الدروس العربية: ٢٠٣، والنحو الوافي: ٢٥٤/٢ .

(٦) سنن أبي داود: ١١٠/٤، برقم: (٤٢٩٤)، والجامع الصغير: ١٠٥/٢، برقم: (٥٦١٢) .

(٧) فيض القدير: ٣٦٠/٤ .

(٨) المصباح المنير: ٤٩٢ / ٢ .

(مُقَدَّس، ومُقَدَّس)، فَإِنْ خُفِّتِ الدال مع كسرها دلت على موضع الطهارة، وذلك؛ لأنَّ صيغة (مَفْعِل) فتح الميم وكسر العين: هو المَوْضِع^(١)، وقال البرماوي أَنَّ المَقْدَس: (بفتح الميم، وسكون القاف، مع كسر الدال والتخفيف) يكون مصدراً كالمَرْجِع، أو اسم مكان القُدس، ويدلُّ على الطهر، أي: المكان الذي يتعبد (يتطهر) به العابد من عبادة الاصنام والذنوب، أمَّا إذا جاء بـ(ضم الميم، وفتح القاف، وتشديد الدال مع فتحه)، فيكون اسم مفعول من القُدس^(٢)، ووافقه: الشنقيطي^(٣). إذ لا يمكن أن تشترك صيغتان في كلمة واحدة، مثل: مَفْعَل ومَفْعِل، في مثل: (مَعْجَزَة، وَمَحْمَدَة، ومَدْمَة)، مع شرط إلحاق التاء، وقد ترد منفردة بصيغة واحدة (مَفْعِل) بالكسر، في مثل: (المَغْفِرَة، والمَشِيْب، والمَعْرِفَة)^(٤)، وقد سُمِّيَ المَقْدَس ذلك أَنَّهُ المكان الَّذِي يُقَدَّس فِيهِ مِنَ الْإِثَامِ وَالذُّنُوبِ، فيُقَالُ: بَيَّنْتُ المَقْدَسَ^(٥).

يفهم من ذلك أَنَّ المناوي جعل تخفيف الدال دلالة على احتمالية دلالة المكان فجاء بصيغة اسم المكان كونها المناسبة في النص النبوي الشريف .

٢. مَسْجِدٌ:

قال النبي ﷺ: ((أُعْطِيتُ خَمْسًا لَمْ يُعْطَهُنَّ أَحَدٌ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ قَبْلِي: نُصِرْتُ بِالرُّعْبِ مَسِيرَةَ شَهْرٍ، وَجُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهْرًا، فَأَيُّمَا رَجُلٍ مِنْ أُمَّتِي أَدْرَكْتُهُ الصَّلَاةَ فَلْيُصَلِّ، وَأُحِلَّتْ لِي الْغَنَائِمُ، وَلَمْ تَحِلَّ لِأَحَدٍ قَبْلِي، وَأُعْطِيتُ الشَّفَاعَةَ، وَكَانَ النَّبِيُّ يُبْعَثُ إِلَى قَوْمِهِ خَاصَّةً وَبُعِثْتُ إِلَى النَّاسِ عَامَةً))^(٦)، يرى المناوي أَنَّ: (مَسْجِدًا)، ظرفية وهو على زنة (مَفْعِل)، وهو محل سجود المَعْدِّ للصلاة ولو بغير مسجد مخصص للصلاة، بخلاف الأمم السابقة لا تصح صلاتهم إلا في مواضع مخصوصة ككنيسة وغيرها^(٧).

وقد وردَ أَنَّ: "المسجد اسم جامع يجمع المسجد، وحيث لا يُسَجَّدُ بعد أن يكون اتُّخَذَ لذلك، فأما المَسْجِدُ من الأرض فموضع السُّجُود نفسه"^(٨).

(١) ينظر: النظم المستعذب: ٢٢٢/١.

(٢) ينظر: اللامع الصبيح: ٢٤٢/١.

(٣) ينظر: شروق أنوار المنن الكبرى: ١٥٨.

(٤) ينظر: الصحاح: ٩٦١/٣، مادة: (قدس)، ولسان العرب: ١٦٨/٦ (قدس)، والمصباح المنير: ٤٩٢/٢، مادة: (قدس).

(٥) ينظر: النهاية في غريب الحديث والأثر: ٢٣/٤ - ٢٤.

(٦) صحيح البخاري: ٩٥/١، برقم: (٤٣٨)، والجامع الصغير: ٨٩/١، برقم: (١١٧٤).

(٧) ينظر: فيض القدير: ٥٦٦/١.

(٨) العين: ٤٩/٦.

فاللغويون اختلفوا في دلالة كلمة (مَسْجِدٍ)، وكذلك في كسر حرف الجيم وفتحها، وقد وضَّح سيبويه أنَّ (المسجد) يراد به اسم للبيت إذا لم يكن المراد منه موضع الجبهة، أو موضع السجود وأنه لم يأتِ بضم عين المضارع على (فَعَلَ يَفْعُلُ)^(١) .

وقد ذكرت كتب اللغة وشروح الحديث النبوي أنَّ كَلَّ ما كان على وزن (فَعَلَ - يَفْعُلُ)، فإنَّ المَفْعُلَ منه بكسر العين إذا قصدت دلالة الاسم، أمَّا (المَفْعُلُ) بفتح العين إذا أردت المصدر، نحو: (المَفْرَجُ والمَفْرَجُ)، أمَّا إذا كان على وزن (فَعَلَ - يَفْعُلُ)، فإنَّ المَفْعُلَ منه بفتح العين، إذ آثرت العرب فيه الفتح (اسماً كان أو مَصْدَرًا)، وقد يكون (مَفْعُلًا) بكسر العين إذا أرادوا به دلالة الاسم، وقد ألزموا كسر العين، في المَطَّلَعِ، والمَسْجِدِ، والمَرْفِقِ من رفق يرفُق... إلخ على غير القياس إنْ قصد بها الدلالة على الاسم^(٢) .

فوضح الشَّارِحُ أنَّ دلالة (مَسْجِدٍ) جيء بها على زنة (مَفْعُلًا) التي تشير إلى محل المُعَدِّ للصلاة، وإنَّ الأصل فيه هو موضع السجود، أي: الجبهة، وهذا ما ذكره أهل التفسير واللغة من جواز كسر لفظ (مسجد)؛ للدلالة على مكان الصلاة .

٣. المَذْهَبُ .

وردَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ: كَانَ إِذَا ذَهَبَ الْمَذْهَبَ أَبْعَدَ. قَالَ: فَذَهَبَ لِحَاجَتِهِ وَهُوَ فِي بَعْضِ أَسْفَارِهِ فَقَالَ: ((انْتَبِي بِوُضُوءٍ، فَأَنْتَيْتُهُ بِوُضُوءٍ، فَتَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى الْخُفَّيْنِ))^(٣) .

ذكر المناوي أنَّ: (المَذْهَبَ) بفتح فسكون يحتمل وجهان:

الأول: أن يكون اسم مكان، أي: (ذَهَبَ فِي المَذْهَبِ) وهو محل الذهاب لقضاء الحاجة .

الآخر: على المصدر، أي: (ذَهَبَ مَذْهَبًا) وهو كناية عن نفس القضاء للحاجة^(٤) .

وقد ذُكِرَ أَنَّ (ذَهَبَ يَذْهَبُ ذَهَابًا) بالفتح على أنه مصدر سماعي، أمَّا (وَذُهِبًا) بالضم فهو على القياس وهو مستعمل (ومَذْهَبًا، فَهُوَ ذَاهِبٌ وَذُهِبٌ) كصَبُورٍ. والمذهب: مصدر، كالذَّهَابِ^(٥)، وَالْمَذْهَبُ عندما يكون بِالْفَتْحِ فإنه يدلُّ على الموضع الَّذِي يتغوط فِيهِ^(٦)، ويكون على وزن (مَفْعُلًا) مِنَ الذَّهَابِ^(٧) .

(١) ينظر: الكتاب: ٩٠/٤ .

(٢) ينظر: اصلاح المنطق: ١٦٢، وتهذيب اللغة: ٣٠٠/١٠، والمحكم: ٢٦١/٧، ومختار الصحاح: ١٤٢، وعمدة القاري شرح صحيح البخاري: ٤٥/٧ .

(٣) سنن النسائي: ١٨/١، برقم: (١٧)، والجامع الصغير: ١٨٨/٢، برقم: (٦٦٩٠) .

(٤) ينظر: فيض القدير: ١٣٤/٥ .

(٥) ينظر: لسان العرب: ٤٤٩/٢-٤٥١ مادة: (ذهب) .

(٦) ينظر: عمدة القاري شرح صحيح البخاري: ١٣٥/٣ .

(٧) ينظر: النهاية في غريب الحديث والأثر: ١٧٣/٢ .

وقياسه: " أن كلَّ ما كان على (يَفْعَلُ) بفتح العين أو (يَفْعَلُ) بالضم فالمصدر واسماء الزمان والمكان على (مَفْعَلٍ) بالفتح، نحو: ذهب يذهب ذهاباً ومذهباً وهذا مذهبه" (١).

أما المباركفوري فقد أورد عن العراقي أنه فرق بين الوجهين، ثم رجَّح الأول، بقوله: "بَفَتْحِ الْمِيمِ وَإِسْكَانِ الذَّالِ مَفْعَلٌ مِنَ الذَّهَابِ وَيَطْلُقُ عَلَى مَعْنَيْنِ، أَحَدُهُمَا: الْمَكَانُ الَّذِي يُذْهَبُ إِلَيْهِ، وَالثَّانِي: الْمَصْدَرُ يُقَالُ ذَهَبَ ذَهَابًا وَمَذْهَبًا فَيُحْمَلُ أَنْ يُرَادَ الْمَكَانُ فَيَكُونُ التَّقْدِيرُ: إِذَا ذَهَبَ فِي الْمَذْهَبِ، أَي: مَوْضِعِ التَّغَوُّطِ، وَيُحْتَمَلُ أَنْ يُرَادَ الْمَصْدَرُ، أَي: ذَهَبَ مَذْهَبًا، وَالْإِحْتِمَالُ الْأَوَّلُ هُوَ الْمَنْقُولُ عَنْ أَهْلِ الْعَرَبِيَّةِ" (٢).

ويفهم من ذلك أن لفظة (مَفْعَلٍ) من (المذهب) يحتمل الوجهين، والأرجح هو محل قضاء الحاجة؛ لدلالة سياق الحديث عليه .

ومثله في قوله تعالى: ﴿ قَدْ عَلِمَ كُلُّ أُنَاسٍ مَشْرِبَهُمْ ﴾ (٣)، (مشربهم)، أي: موضع شربهم (٤).

المطلب الثاني: دلالة بناء (مَفْعَلٍ) .

- مُصَلَّاهُ .

ورد في الحديث عن النبي ﷺ، قال: ((أَفْضَلُ الرِّبَاطِ الصَّلَاةُ، وَلزُومُ مَجَالِسِ الذِّكْرِ، وَمَا مِنْ عَبْدٍ يُصَلِّي ثُمَّ يَقْعُدُ فِي مُصَلَّاهُ إِلَّا لَمْ تَزَلِ الْمَلَائِكَةُ تَصَلِّي عَلَيْهِ حَتَّى يَحْدُثَ أَوْ يَقُومَ)) (٥).

قال المناوي أن: (مُصَلَّاهُ) بضم الميم، المكان الذي صلى فيه، أي: جالساً في مُصَلَّاهُ، من مسجدٍ أو غيره (٦).

المُصَلَّى: هو محل الصلاة والدعاء على صيغة اسم المفعول (٧)، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ جَعَلْنَا آيَاتٍ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمَّا وَاتَّخِذُوا مِن مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى ﴾ (٨)، ويبنى اسماً الزمان والمكان من الفعل الرباعي بإبدال حرف المضارع ميماً مضمومة وفتح ما قبل الآخر، نحو: (دَحْرَجَ، مَدْحَرَجَ) و(أَكْرَمَ، مُكْرَمَ) (٩)، فيكون اسم المفعول على (مَفْعَلٍ) بضم الميم؛ ليدلَّ على المصدر والزمان والمكان، ويمكن التفريق بينهما في ضوء القرائن (١٠).

(١) ينظر: المغرب في ترتيب المعرب: ٤٢٩/٢ .

(٢) تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذي: ٧٩/١، وينظر: شروق انوار المنن الكبرى: ١٣٧-١٣٨ .

(٣) سورة البقرة: من الآية ٦٠ .

(٤) ينظر: كشف التنزيل: ٩٤/١ .

(٥) الجامع الصغير: ٩٦/١، برقم: (١٢٥٤) .

(٦) ينظر: فيض القدير: ٣٤/٢ .

(٧) ينظر: المصباح المنير: ٣٤٦/١ .

(٨) سورة البقرة: من الآية ١٢٥ .

(٩) ينظر: المفتاح في الصرف: ٥٩ .

(١٠) ينظر: شرح أبيات سيبويه: ٣٣٤/٢، والنحو الوافي: ٢٥٤-٢٥٥ .

وقد علقَ العيني أنَّ المراد من (في مُصَلِّة): "هُوَ الْمَكَانُ الَّذِي يُصَلِّي فِيهِ فِي الْمَسْجِدِ، وَإِنْ كَانَ بِحَسَبِ اللَّغَةِ يُطْلَقُ عَلَى الْمُصَلِّي الَّذِي فِي غَيْرِ الْمَسْجِدِ" (١).

المصادر والمراجع

• القرآن الكريم .

١. إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، أحمد بن محمد بن أبي بكر، القسطلاني (ت ٩٢٣هـ)، المطبعة الكبرى الأميرية، مصر، ط ٧، ١٣٢٣ هـ .
٢. أصول البناء وقوانين التحليل، صبري المتولي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، (د، ط)، ٢٠٠٢ م .
٣. الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي، (ت ٣١٦ هـ)، تح: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط ١٩٩٩، ٤م.
٤. أمالي ابن الحاجب، أبو عمرو، عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، ابن الحاجب، (ت ٦٤٦ هـ)، تح: د. فخر صالح سليمان، دار عمان، الأردن، ١٩٨٩ م.
٥. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، عبد الله بن يوسف بن أحمد، ابن هشام، (ت ٧٦١ هـ)، دار الجيل، بيروت، ط ٥، ١٩٧٩ م .
٦. تاج العروس من جواهر القاموس، محمد بن محمد بن عبد الرزاق أبو الفيض، الملقب بمرتضى الزبيدي، (ت ١٢٠٥ هـ)، مجموعة من المحققين، دار النهاية .
٧. التذليل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي، (ت ٧٤٥ هـ)، تح: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط ١، ١٩٩٧ م.
٨. تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجبالي، (ت ٦٧٢ هـ)، تح: محمد كامل، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٦٧ م.
٩. التَّنْوِيرُ شَرْحُ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ، محمد بن إسماعيل بن صلاح، الكحلاني ثم الصنعاني، المعروف كأسلافه بالأمير، (ت ١١٨٢ هـ)، تح: د. محمّد إسحاق، مكتبة دار السلام، الرياض، ط ١، ٢٠١١ م.
١٠. الجامع الصغير في أحاديث البشير النذير، الامام جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، السيوطي (ت ٩١١ هـ)، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت .
١١. ديوان الأخطل، تم استيراده من نسخة : الشاملة ١١٠٠٠ .
١٢. ديوان الشماخ بن ضرار، تم استيراده من نسخة : الشاملة ١١٠٠٠ .
١٣. ديوان المنتبي، تم استيراده من نسخة : الشاملة ١١٠٠٠ .

(١) عمدة القاري شرح صحيح البخاري: ٢٠٣/٤، وينظر: إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري: ٤٣٩/١، والتيسير بشرح الجامع الصغير: ١٨٣/١، ودليل الفالحين لطرق رياض الصالحين: ٥٤٧/٦ .

١٤. ديوان النابغة الذبياني، زياد بن معاوية بن ضباب الذبياني القطفاني، ١٨ ق ٦٠٥ م ، ت محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف، القاهرة .
١٥. الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي، محمد بن أحمد الهروي بن الأزهري، أبو منصور (ت ٣٧٠هـ)، تح: مسعد عبد الحميد، دار الطلائع، ١٩٩٤ م .
١٦. السراج المنير شرح الجامع الصغير في حديث البشير النذير، الشيخ عبي بن احمد بن نور الدين بن إبراهيم، الشهير بالعزيمي، دون نشر.
١٧. سنن الترمذي، (الجامع الكبير)، محمد بن عيسى بن سورة أبو عيسى، الترمذي، (ت ٢٦٩هـ)، تح: بشار معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٩٨ م .
١٨. سنن النسائي بشرح السيوطي وحاشية السندي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب، النسائي، تح: مكتب تحقيق التراث، دار المعرفة، بيروت، ط٥، ١٤٢٠ هـ.
١٩. الشافي في شرح مسند الشافعي، لابن الأثير، أبو السعادات مجد الدين المبارك بن محمد، الشيباني الجزري، (ت ٦٠٦هـ)، تح: أحمد بن سليمان، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ٢٠٠٥ م.
٢٠. شذا العرف في فن الصرف ، أحمد بن محمد الحملوي (ت ١٣٥١هـ) ، نصر الله عبد الرحمن نصر الله ، مكتبة الرشد الرياض .
٢١. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي، الهمداني المصري، (ت ٧٦٩ هـ)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٢، ط٤، مطبعة السعادة، مصر، ١٩٦٥ م.
٢٢. شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، أبو بكر خالد بن عبد الله بن محمد الجرجاوي الأزهري، يعرف بالوقاد، (ت ٩٠٥هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت ، ط١، ٢٠٠٠ م.
٢٣. شرح الطيبي على مشكاة المصابيح المسمى بـ (الكاشف عن حقائق السنن)، شرف الدين الحسين بن عبد الله الطيبي، (ت ٧٤٣هـ)، تح: د. عبد الحميد هنداوي، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، الرياض، ط١، ١٩٩٧ م.
٢٤. شرح الكافية الشافية، جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجبالي، تح: عبد المنعم أحمد، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، مكة المكرمة، ط١، ١٩٨٢ م.
٢٥. شرح المفصل للزمخشري، أبو النقاء يعيش بن علي ابن أبي السرايا، المعروف بأبن يعيش وبأبن الصانع، (ت ٦٤٣هـ)، قدم له: د. أميل بديع ، دار الكتب العلمية، بيروت .
٢٦. شرح سنن أبي داود، أبو محمد بن محمود بن أحمد بن موسى، بدر الدين العيني، (ت ٨٥٥ هـ)، تح: أبو منذر خالد إبراهيم المصري، مكتبة الرشد، ط١، ١٩٩٩ م .

٢٧. شرح سنن النسائي المسمى «شروق أنوار المنن الكبرى الإلهية بكشف أسرار السنن الصغرى النسائية»، محمد المختار بن محمد بن أحمد، الشنقيطي، (ت ١٤٠٥ هـ)، مطابع الحميضي (طبع على نفقة أحد المحسنين)، ط١، ١٤٢٥ هـ.
٢٨. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام، (ت ٧٦١ هـ)، تح: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع، سوريا .
٢٩. شرح كافية ابن الحاجب، رضي الدين محمد بن الحسن، (ت ٦٨٦ هـ)، قدم له ووضع حواشيه وفهارسه: د. إميل بديع، منشورات: محمد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٨ م.
٣٠. الصاحبى في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، (ت ٣٩٥ هـ)، الناشر: محمد علي، ط١، ١٩٩٧ م.
٣١. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر أحمد بن حماد الجوهري، (ت ٤٩٢ هـ)، تح: أحمد عبد الغفار العطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط٤، ١٩٨٧ م .
٣٢. صحيح البخاري، أبو عبدالله، محمد بن إسماعيل، البخاري، تح: محمد زهير الناصر، دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، ط١، ١٤٢٢ هـ.
٣٣. عمدة القاري شرح صحيح البخاري، أبو محمد، محمود بن أحمد بن موسى، بدر الدين العيني، (ت ٨٥٥ هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
٣٤. فتح الباري شرح صحيح البخاري، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب، الحنبلي (ت ٧٩٥ هـ)، تح: محمود بن شعبان، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة النبوية، مكتب تحقيق دار الحرمين، القاهرة، ط١، ١٩٩٦ م.
٣٥. فتح الودود في شرح سنن أبي داود، أبو الحسن السندي، تح: محمد زكي، مكتبة لينة، دمنهور، مصر، مكتبة أضواء المنار، المدينة المنورة، ط١، ٢٠١٠ م.
٣٦. الفروق اللغوية، أبو هلال الحسن بن عبد الله، العسكري، (ت ٣٩٥ هـ)، تح: محمد إبراهيم ، دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة .
٣٧. الفروق اللغوية، أبو هلال الحسن بن عبد الله، العسكري، (ت ٣٩٥ هـ)، تح: محمد إبراهيم ، دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة .
٣٨. فيض القدير شرح الجامع الصغير: زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي، المناوي، (ت ١٠٣١ هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٤ م .

٣٩. قوت المغنزي على جامع الترمذي، أبي بكر عبد الرحمن، جلال الدين السيوطي، (ت ٩١١هـ)، ناصر بن محمد بن حامد، إشراف: الأستاذ د. سعدي الهاشمي، رسالة الدكتوراة، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، كلية الدعوة وأصول الدين، ١٤٢٤هـ.
٤٠. الكافية في علم النحو، ابن الحاجب جمال الدين بن عثمان بن عمر، الإسنوي المالكي، (ت ٦٤٦هـ)، تح: د. صالح عبد العظيم، مكتبة الآداب، القاهرة، ط١، ٢١٠هـ.
٤١. كتاب العين، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو، الفراهيدي البصري، (ت ١٧٠هـ)، تح: د مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال .
٤٢. الكتاب، أبو بشر، عمرو بن عثمان بن قنبر، الملقب سيوييه، (ت ١٨٠هـ)، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٩٨٨م.
٤٣. الكليات في معجم المصطلحات، أيوب بن موسى الكفوي ابو البقاع احمد الحنفي، تح: عدنان درويش، محمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت .
٤٤. الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري، محمد بن يوسف بن علي، شمس الدين الكرمانى، (ت ٧٨٦هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٩٣٧م، ط٢، ١٩٨١م.
٤٥. مَجْمَعُ الرُّوَايِدِ وَمَنْبُغُ الْفَوَائِدِ، أبو الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي (ت ٨٠٧هـ)، تح: حسين سليم، دَارُ الْمَأْمُونِ لِلتَّرَاثِ .
٤٦. المجموع شرح المهذب، (مع تكملة السبكي والمطيعي)، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف، النووي، (ت ٦٧٦هـ)، دار الفكر، بيروت .
٤٧. مجموعة الشافية في علمي التصريف والخط، محمد عبدالسلام شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١٩٧١م.
٤٨. المحكم والمحيط الأعظم، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي، (ت ٤٥٨هـ)، عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٠م.
٤٩. مختار الصحاح، زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، (ت ٦٦٦هـ)، تح: يوسف الشيخ محمد؛ المكتبة العصرية، الدار النموذجية، بيروت، صيدا ط٥ ١٩٩٩م .
٥٠. مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، أبو الحسن عبيد الله بن محمد عبد السلام، المباركفوري، (ت ١٤١٤هـ)، إدارة البحوث العلمية والدعوة والإفتاء، الجامعة السلفية، بنارس الهند، ط٣، ١٩٨٤م.
٥١. مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، أبو الحسن علي بن سلطان، الملا الهروي القاري، (ت ١٠١٤هـ)، دار الفكر، بيروت، ط١، ٢٠٠٢م.
٥٢. معاني الأبنية في العربية،

٥٣. معجم الأوزان الصّرفيّة، إميل بديع يعقوب، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٩٩٣م.
٥٤. المغرب في ترتيب المغرب، المطرزي، أبو الفتح ناصر الدين بن عبد السيد بن علي بن المطرز، تح: محمود فاخوري، و عبد الحميد مختار، مكتبة أسامة بن زيد، حلب، ط١، ١٩٧٩م.
٥٥. المفتاح في الصرف، أبو بكر، عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد، الجرجاني الدار، (ت٤٧١هـ)، تح: د. علي توفيق الحَمَد، كلية الآداب، جامعة اليرموك، إربد، عمان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٨٧م.
٥٦. المفصل في صنعة الإعراب، أبو القاسم محمود بن عمرو، الزمخشري جار الله، (ت٥٣٨هـ)، تح: د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، ط١، ١٩٩٣م.
٥٧. المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، أبو العباس أحمد بن عمر بن إبراهيم، القرطبي، (ت٦٥٦هـ)، تح: محيي الدين ديب، أحمد محمد السيد، يوسف علي، محمود إبراهيم، دار ابن كثير، دمشق، بيروت، ط١، ١٩٩٦م.
٥٨. مقاييس اللغة، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، (ت٣٩٥هـ)، تح: عبد السلام هارون، دار الفكر، بيروت، ١٩٧٩م.
٥٩. المقتضب: أبو العباس محمد بن يزيد، المبرد، (ت٢٨٥هـ)، تح: محمد عبد الخالق، القاهرة، ١٩٩٤م.
٦٠. المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف، النووي، (ت٦٧٦هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٢، ١٣٩٢هـ.
٦١. النحو الوافي، عباس حسن، (ت١٣٩٨هـ)، دار المعارف، ط١٥.
٦٢. النشر في القراءات العشر، أبو الخير شمس الدين ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف، (ت٨٣٣هـ)، تح: علي محمد، المطبعة التجارية الكبرى تصوير دار الكتاب العلمية.
٦٣. النظم المستعذب في تفسير غريب الفاظ المذهب، محمد بن احمد بن محمد، المعروف ببطل، (ت٦٣٣هـ)، تح: مصطفى عبد الحفيظ سالم، المكتبة التجارية مكة المكرمة، ١٩٨٨م.
٦٤. النهاية في غريب الحديث والأثر، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير، (ت٦٠٦هـ)، تح: طاهر أحمد الزاوي، ومحمود محمد الطناحي: المكتبة العلمية، بيروت، ١٩٧٩م.
٦٥. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، أبو بكر عبد الرحمن، جلال الدين السيوطي، (ت٩١١هـ)، تح: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر.